

فيجوز إلى الوجه واللف والحامس النظر لأجل العُدَّة أو أن فيجوز
إلى الموضوع التي تحتاج إليها والسادس النظر لأجل الشَّهَدَةِ وإلَّا هَامَلَةٌ
فيجوز إلى الوجه خاصَّةً والسابع النظر إلى الأُمَّة عند ابتاعها فيجوز
إلى موضوع التي تحتاج إلى نقلها **فصل** ولا يصح عقد النكاح إلا بولي
وشاهدين عدلين ويفتقر الولي وشاهدان إلى سنة شرط
الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة إلا أنه
لا يفترق نكاح الأُمَّة إلى عدالة السيد وأولي الولاة بها الأب
ثم الجد أبوالأب ثم الأخ للأب والام ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ
للأب والأُم ثم ابن الأخ للأب ثم العمة ثم ابنة علي هذا الترتيب
فإن عدم

فإن عدم العصبان فالمولي المعتبر ثم عصباته ثم الحاكم
والنجوت أن يصرح بخطبة مفترقة ونجوت أن يعرض ويكفها
بعد انقضاء العدة والتساعلي صريين بكر وثيب فالبكر
نجوت للأب والجد إخبار فاعلي النكاح والثيب لا تجوز تزويجها
إلا بعد بلوغها وإذنها **فصل** والمحرمات بالنظر أربعة عشرة
سبع بالنسب وهي الأم فإن علت واليهن وإن سفلت والأخت
والعمة والحالة ويمن الأخ وبنات الأخت وإبنتان من الرضاة
واربع بالمصاهرة وهم الأم المتزوجة والأخت من الرضاة
واربع مصاهرة وهم أم الزوجة والريثة إذا دخلت الأم